

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد في ١٤ شوال سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٢١

عدد ممتاز

مراسيم تأليف وزارة

دولة السيد وصفي التل

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

نص استقالة

دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي ،

نظراً لوضعي الصحي ، التمس من جلالتكم أعفائي من المسئولية والتكرم بقبول استقالتي مؤكداً لجلالتكم أني وزملائي الوزراء سنظل الأوفياء لعرشكم الهاشمي المفدى ، والله يحفظـكم مولاي المعظم .

١٩٦٥/٢/١٣

الخادم المخلص
بهجت التلهوني

نص الرسالة

الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

عزيزنا دولة السيد بهجت التلهوني

نبعث لدولتكم بأطيب تحياتنا وخالص محبتنا ، وبعد فقد تلقينا كتاب استقالتكم وأننا أذ نقبلها لنحرص غاية الحرص على ان نعرب لدولتكم شخصياً عن تقديرنا البالغ وثقتنا الدائمة ، وكذلك لزملائكم الوزراء لكافة الجهود التي بذلتموها في سبيل خدمة بلدنا الحبيب وتعميق آثار ومعاني السياسة العربية التي رسمناها وخططنا لها ، لتبقى أبداً ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ما بقينا في هذه الحياة .

وأننا لواثقون من أنكم ستظلون في طليعة العاملين من اجل خير أردننا الحبيب وفي سبيل تحقيق بلدنـا للمزيد من الانتصارات لأمتنا العربية على طريقها المؤدية الى أهدافها الساميه في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

والله نسأل ان يسدد خطانا جميعاً لما يحبه ويرضاه ، مع أطيب تمنياتنا وتقديرنا عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ١٣ شوال سنة ١٣٨٤ هجرية
الموافق ١٣ شباط سنة ١٩٦٥ ميلادية



نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا دولة السيد وصفي التل حفظه الله

نبعث اليكم بعميق محبتنا وخالص ثقتنا وتقديرنا وبعد ، فقبل اكثر من ثلاث سنوات اردنا لاردننـا الحبيب ان يبـدأ مرحلة جديدة في حيـاته تعتمد على ما وضعناه لهـا من تخطيط شامل بعيد المدى ، تتولى المسؤولية في تنفيذه نخبة من شبابنا تتوفر فيهم الخبرة والاختصاص في الحقول والميادين المختلفة ، مثلما تتوفر فيهم صفات التجرد والصدق والايمان باردنهم العزيز — بواجباته وبمستقبله وبالدور الطليعي الذي عليه ان يؤديه في خدمة اهداف امتنا العربية ، دفاعا عن حياضها وحقوقها ، اندفاعاً واياها نحو المستقبل ونحو الحرية والوحدة والحياة الافضل.

فمنذ البداية ، ومنذ اختارت لنا ارادة المولى عز وجل ، ومحبة وثقة اسرتنا الاردنية ، حمل مسؤولية الخدمة في هذا البلد الامين كنا نرى ان الطريق الصحيحة لخدمة امتنا طريق طويلة تقتضي من كل عضو من اعضاء اسرتنا الاردنية تعبئة الجهد ، وحشد الطاقة ، وتوطيد العزم لخدمة امته من خلال الخدمة الصادقة لبلده الذي هو من امته في موضع القلب من الجسد. فالايمان بالعروبة كان وسيظل دائما في نظرنا قرين الايمان باردننا الحبيب . ومحبتنا وولاؤنا لأمتنا كان وسيظل نابعاً من محبتنا لكل ذرة تراب من هذه الارض العزيزة . ومسعانا لخدمة اهداف امتنا العربية في كل بقعة من بقاع [الوطن العربي في الحرية والوحدة والحياة الافضل ينطلق كله من قلب هذه الرقعة المقدسة ومن خلال ما نقدمه ونبذله لنعمق في وجودنا الاردني معاني هذه الاهداف العربية السامية وقيمها . ومساهمتنا في بناء المجتمع العربي الجديد المنشود تكون افضل واكرم ما تكون عليه المساهمة القومية بقدر ما نوفق بناء وطن نموذج — في واقعه ومطامحه — في داخل هذا البلد العربي الاصيل.

وقبل ثلاث سنوات ونيف وضعنا لكم ولزملائكم — انذاك في ضوء ايماننا هذا — خطوطا عريضة لما اردنا لكم ان تبلوروه مخططـات ومناهج عمليـة تفصيلية تستهدف تحقيق المزيد من المنعة والازدهار والتقدم داخل وطننا ، والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لمواطنينا جميعاً. وفي ضوء ايماننا هذا ايضا رسمنا لكم انذاك اهدافاً اردنا لكم ان تسعوا عمليا نحوها ، تتركز في وجوب اعداد بلدنا ليكون في مستوى المسؤوليات العربية التي يضطلع بها ، والرسالة العربية التي يتضمنها وجوده وتترتب عليه ازاء امته وغاياتها المقدسة .

لقد آمنا منذ البداية بحتمية اللقاء العربي وحتمية الحشد العربي من اجل فلسطين وحق امتنا فيها . فكان ان وضعنـا بين ايديكم — حين عهدنا اليكم بمسؤولية الخدمة في المرة السابقة — وثيقتين ضمناهما ايماننا بحتمية اللقاء العربي وحتمية حشد الجهد العربي من اجل فلسطين .

وشاءت ارادة المولى ان يتحقق لامتنا العربية لقاء الحشد هذا الذي كنا نامله ونسعى اليه فبدد سحابة الصيف التي اكتنفت الاجواء العربية حينا من الزمن لقاء الاشقاء الحتمي فانطلقت في ٢٣—١٢—١٩٦٣ وعلى لسان اخي سيـادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة دعوة اللقاء الخير والاجماع على الحق . فكرمنا الله بان كنا

في طليعة اخواننا القادة العرب تلبية لها من اجل فلسطيننا وتجاوبا مع ايماننا العميق بوحدة امتنا ومستقبلها. فكانت الانطلاقة العربية القوية. وكان مؤتمرا القادة العرب الاول والثاني وما تفرع عنهما وتلاهما فتحدت الكلمة، والتقت الجهود وانطلقت القافلة تحث الخطى برعاها ويرفدها الايمان العربي الموحد والمصلحة العربية الواحدة والمصير المشترك. وان ايماننا لعميق وعزمنا المؤكد، بان تترسخ هذه السياسة العربية التي انطلقت في مؤتمري القادة العرب، وان تتركز قواعد الالتقاء العربي وان يظل الرأي العربي موحداً والخطة العربية موحدة، والمسيرة نحو اهداف الوحدة والتضامن والتعبئة العربية ثابتة الخطى، راسخة العزم.

ولقد لمسنا فيكم الايمان بسياستنا الثابتة هذه، وعهدنا فيكم حماس واندفاع الشباب يوم تحملتم المسئولية فيما مضى مع اخوانكم. ولذلك فقد عهدنا اليكم اليوم، وبناء على استقالة حكومة دولة السيد بهجت التلهوني، بأمانة الحكم مع اخوان لكم نتوقع منكم ان توافونا باسمائهم على ضوء القواعد التالية :

اولا : ان المواطن الفرد هو الخلية الخلاقة التي تبنى منها الشعوب والامم وحتى نضمن لهذه الخلية الخلاقة اداء واجبها الخلاق - فكرا وعملا وانتاجا - فان على الدولة ان تهيء لكل مواطن العدل والكرامة، حرية الرأي البناءة وعدالة الاجر وطمأنينة المستقبل، وان تؤمن كذلك خدمات الصحة والتعليم والارشاد وكل ما تتطلبه الحياة الحديثة من خدمات تناط مسئوليتها بالدولة.

ثانيا : ان حجر الاساس في توفير ما سبق هو زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي وفي اسرع وقت ممكن، وعلى ذلك فان الخطة الوزارية يجب ان تستهدف الاندفاع بكل سرعة لاستغلال وتسويق الامكانات الكثيرة المتوافرة في هذا البلد من زراعية وصناعية وسياحية ومعدنية، وان تعتمد خطة الاستغلال والتسويق على احدث الخبرات الفنية الحازمه البعيدة عن عقد البيروقراطية والتلكؤ والتردد. وبحيث لا تبقى في هذا البلد موارد وامكانات معطلة تنتظر الاستغلال ومشروعات تنتظر التنفيذ. اننا نعتمد في هذا المضمار على الابداع الفردي وعلى الحرية الاقتصادية في نطاق العدالة الاجتماعية وعلى تعاون القطاعين الخاص والعام، بحيث يكون رائدنا المصلحة المشروعة للمنتج والمستهلك والحذر من الاحتكار والاستغلال وحماية النشاط الفردي في نطاق حماية حق المواطن وحق الدولة وحق الصالح العام.

ثالثا : ان اهم عنصر في الانتاج هو الابداع والمجهود البشري، وهما الثروة الحقيقية في المجتمع. وعلى ذلك فان من الواجب الاهتمام الكلي بعدالة الاجور للعمال والمستخدمين وايجاد النظم والمؤسسات التي تؤمن الحد الادنى المعقول للاجور والمكافآت وتطوير مؤسسات الاسكان والتقاعد والخدمات الاجتماعية والطبية ضمن برنامج شامل يؤمن الضمان الاجتماعي. ويتوجب في المشاريع الكبيرة ذات الصبغة العامة ان تتخذ الاجراءات لتسهيل وتشجيع العمال والمستخدمين في امتلاك اسهم وحصص فردية في ملكية المشروع الذي يعملون به.

رابعا : ان توافر الرساميل الخاصة للاستثمار والانتاج عامل حيوي في زيادة الانتاج وزيادة الثروة القومية : وعلى ذلك فان من واجب الدولة ان تهيء المناخ الملائم لتشجيع الرساميل، وضمانها وضمان حريتها وضمان حقها في الربح المشروع دون احتكار او تسلط او استغلال، وان تكون الارباح خاضعة لنظام ضرائبي مباشر عادل يشجع الاستثمار من ناحية ويحفظ متطلبات الدولة وحق المجموع دون اجحاف او ارهاق .

خامساً : بديهي ان وسيلتنا في الحشد والبناء والاعمار هو جهاز حكومي نشيط ودقيق وفعال همه الاول والاخير خدمة المواطن خدمة وافية مخلصة متواصلة متفانية. وعلى ذلك فان الجهاز الحكومي يجب ان يتصف بالخبرة والنزاهة. وعليه ان يتبنى احدث الوسائل الادارية واحدث وسائل الاقتصاد بالنفقات. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان اي جهاز حكومي لا يمكن ان يكون فعالا مالم تؤمن الدولة الطمأنينة المادية والمعنوية لكل فرد من افراده وأن تكون المكافآت والجزاءات معتمدة على قواعد العدل المطلق دون محسوبية او محاباة.

سادساً : ان النظام الديمقراطي بمفاهيمه الواسعة من سياسية واقتصادية واجتماعية هو النظام الامثل الذي جهدت في سبيله المجتمعات البشرية عبر العصور والذي ارتضيناه لبلدنا ونذرنا انفسنا لرعايته وتمكين جذوره حتى يظل هذا البلد موطن الاحرار وموئل المواطنة الصالحة، ولكي يتمكن كل مواطن من المساهمة بفكره ورايه في كل المسؤوليات ضمن الدستور والقانون وعلى ذلك فان من الواجب دعم المؤسسات الديمقراطية وتعميق مفاهيمها بحيث تصل الى المستوى اللائق بنا كبلد يؤمن بالحرية المسؤولة ويؤمن بالشورى في الحكم.

سابعاً : ان التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية التي يمر بها عالمنا الحديث قد اكدت الدور الرئيسي الذي تضطلع به اجهزة الاعلام في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم الوطنية والمشاركه الفعلية في التخطيط لمستقبلهم على اساس الوعي والادراك والمسؤولية.

ولذا فانه يتوجب على الدولة ان تولي هذا الجانب الحيوي من حياتنا العامة الاهتمام الكلي والرعاية المدروسة حتى تصبح وسائل الاعلام في بلدنا بشقيها الحكومي والاهلي مراكز للوعي ومنابر للحقيقة وبواعث البناء والاعمار. وهذا يستلزم جعل وسائل الاعلام بشقيها المذكورين مراة صادقة لمجاهيد وافكار الشعب والدولة باسلوب موضوعي مجرد وبروح ايجابية بناءة بعيدة عن الاهواء والدعاية الشخصية وان الظروف الراهنة التي يمر بها وطننا العربي لتلقي على كاهل المسؤولين في ميادين الاعلام مسؤولية خاصة في العمل على تعميق الوعي القومي وحماية القيم الاساسية في تراثنا القومي والديني وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم واطلاعهم على منجزاتهم في مجابهة تحديات التشكيك بقيمنا في عالمنا المعاصر الذي تتلاطم به شتى المذاهب والافكار :

ثامناً : لقد تحمل هذا البلد منذ نشأته اعظم التضحيات في سبيل بناء قواته العربية المسلحة : وعلى ذلك فان علينا ان نعد انفسنا للمزيد من التضحيات في هذا السبيل الذي تفرضه علينا عقيدتنا القومية وواجبنا الصريح على خط الدفاع الاول. علينا ان لاندخر اي جهد في سبيل ايصال قواتنا المسلحة الى اقصى درجة من الكفاءة والقوة من كافة الوجوه البشرية والتنظيمية والتسليحية وعلينا الانتباه الكلي حتى تظل قواتنا المسلحة في اعلى درجات الكفاءة والاستعداد والبعد عن كل ما يصرفها عن واجبها الحقيقي، وبذلك تبقى قواتنا المسلحة، وهي جزء اساسي من القوات العربية الموحدة، قوات مسلحة عسكرية ودرعاً واقياً لهذا البلد وللامة العربية، وسيفاً مسلطاً على رقاب اعدائها.

تاسعاً : ولدعم قواتنا المسلحة ومن اجل تمكينها من اداء واجباتها على اكمل الوجوه فيجب ان تجند كافة الاجهزة المساندة والحكومية لحماية ظهرها وتدعيم وقفتها الصامدة الصابرة في وجه الاخطار التي تجابهنا وتجابه امتنا في سبيل استرداد حقوقنا الكاملة. ولذلك فان على قوات الامن العام والاجهزة التي تعاونها ان تكون مثلما اردناها دائما قمة في اعدادها ويقظتها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين جميعاً بحيث تكون في طليعة ما نعده لمساندة قواتنا المسلحة وان تتحلى قادة وضباطا وافرادا بالصفات المثالية التي يجب أن تتوفر في من يعي مسؤوليته وواجبه تجاه وطنه وامته في هذه المرحلة بالذات.



في طليعة اخواننا القادة العرب تلبية لها من اجل فلسطينناوتجاوبا مع ايماننا العميق بوحدة امتنا ومستقبلها. فكانت الانطلاقة العربية القوية. وكان مؤتمرا القاده العرب الاول والثاني وما تفرع عنهما وتلاهما فاتحدت الكلمة، والتقت الجهود وانطلقت القافلة تحث الخطى يرعاها ويرفدها الايمان العربي الموحد والمصلحة العربية الواحدة والمصير المشترك. وان ايماننا لعميق وعزمنا لمؤكد، بان تترسخ هذه السياسة العربية التي انطلقت في مؤتمري القادة العرب، وان تتركز قواعد اللقاء العربي وان يظل الرأي العربي موحداً والخطة العربية موحدة، والمسيرة نحو اهداف الوحدة والتضامن والتعبئة العربية ثـابتة الخطى، راسخة العزم.

ولقد لمسنا فيكم الايمـان بسياستنا الثابتة هذه، وعهدنا فيـكم حماس واندفاع الشباب يـوم تحملتم المسئولية فيما مضى مع اخوانكم. ولذلك فقد عهدنا اليكم اليوم، وبناء على استقالة حكومة دولة السيد بهجت التلهوني، بأمانة الحكم مع اخوان لكم نتوقع منكم ان توافونا باسمائهم على ضوء القواعد التالية :

اولا : ان المواطن الفرد هو الخلية الخلاقة التي تبنى منها الشعوب والامم وحتى نضمن لهـذه الخلية الخلاقة اداء واجبها الخلاق – فكرا وعملا وانتاجا – فان على الدولة ان تهيء لكل مواطن العدل والكرامة، حريه الرأي البناءة وعدالة الاجر وطمأنينة المستقبل، وان تؤمن كذلك خدمات الصحة والتعليم والارشاد وكل ما تتطلبه الحياة الحديثة من خدمات تناط مسئوليتها بالدولة.

ثانياً : ان حجر الاساس في توفير ما سبق هو زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي وفي اسرع وقت ممكن، وعلى ذلك فان الخطة الوزارية يجب ان تستهدف الاندفاع بكل سرعة لاستغلال وتسويق الامكانات الكثيرة المتوافرة في هذا البلد من زراعية وصناعية وسياحية ومعدنية، وان تعتمد خطة الاستغلال والتسويق على احدث الخبرات الفنية الحازمه البعيدة عن عقد البيروقراطية والتلكؤ والتردد. وبحيث لا تبقى في هذا البلد موارد وامكانات معطلة تنتظر الاستغلال ومشروعات تنتظر التنفيذ. اننـا نعتمد في هذا المضمار على الابداع الفردي وعلى الحرية الاقتصادية في نطاق العدالة الاجتماعية وعلى تعاون القطاعين الخاص والعام، بحيث يكون رائدنا المصلحة المشروعة للمنتج والمستهلك والحـذر من الاحتكار والاستغلال وحماية النشاط الفردي في نطاق حماية حق المواطن وحق الدولة وحق الصالح العام.

ثالثا : ان اهـم عنصر في الانتـاج هو الابـداع والمجهود البشري، وهمـا الثروة الحقيقية في المجتمـع؛ وعـلى ذلك فان من الواجب الاهتمام الكـلي بعدالة الاجور للعمال والمستخدمين وايجـاد النظم والمؤسسات التي تؤمن الحد الادنى المعقول للاجور والمكافآت وتطوير مؤسسات الاسكان والتقاعد والخدمات الاجتماعية والطبية ضمن برنامج شامل يؤمن الضمان الاجتماعي. ويتوجب في المشاريع الكبيرة ذات الصبغة العامـة ان تتخذ الاجراءات لتسهيل وتشجيع العمال والمستخدمين في امتلاك اسهم وحصص فردية في ملكية المشروع الذي يعملون به.

رابعا : أن توافر الرساميل الخاصة للاستثمار والانتاج عـامل حيوي في زيادة الانتاج وزيادة الثروة القومية؛ وعلى ذلك فـان من واجب الدولة ان تهيء المنـاخ الملائم لتشجيع الرساميل، وضمانها وضمان حريتها وضمان حقها في الربح المشروع دون احتكار او تسلط او استغلال، وان تكون الارباح خاضعة لنظام ضرائبي مباشر عادل يشجع الاستثمار من ناحية ويحفظ متطلبات الدولة وحق المجموع دون اجحاف او ارهاق.

خامساً : بديهي ان وسيلتنا في الحشد والبناء والاعمار هو جهاز حكومي نشيط ودقيق وفعال همه الاول والاخير خدمة المواطن خدمة وافية مخلصة متواصلة متفانية. وعلى ذلك فان الجهاز الحكومي يجب ان يتصف بالخبرة والنزاهة. وعليه ان يتبنى احدث الوسائل الادارية واحدث وسائل الاقتصاد بالنفقات. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان اي جهاز حكومي لا يمكن ان يكون فعالا مالم تؤمن الدولة الطمأنينة المادية والمعنوية لكل فرد من افراده وأن تكون المكافآت والجزاءات معتمدة على قواعد العدل المطلق دون محسوبيـة او محابـاة.

سادساً : ان النظام الديمقراطي بمفاهيمه الواسعة من سياسية واقتصادية واجتماعية هو النظام الامثل الذي جهدت في سبيله المجتمعات البشرية عبر العصور والذي ارتضيناه لبلدنا ونذرنا انفسنا لرعايته وتمكين جذوره حتى يظل هذا البلد موطن الاحرار وموئل المواطنة الصالحة، ولكي يتمكن كل مواطن من المساهمة بفكره ورايه في كل المسؤوليات ضمن الدستور والقانون وعلى ذلك فان من الواجب دعم المؤسسات الديمقراطيـة وتعميق مفاهيمها بحيث تصل الى المستوى اللائق بنا كبلد يؤمن بالحرية المسؤولة ويؤمن بالشورى في الحكم.

سابعاً : ان التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية التي يمر بها عالمنا الحديث قد اكدت الدور الرئيسي الذي تضطلع به اجهزة الاعلام في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم الوطنية والمشاركه الفعليـة في التخطيط لمستقبلهم على اساس الوعي والادراك والمسؤولية.

ولذا فانه يتوجب على الدولة ان تولي هذا الجانب الحيوي من حياتنا العامة الاهتمام الكلي والرعاية المدروسة حتى تصبح وسائل الاعلام في بلدنا بشقيها الحكومي والاهلي مراكز للوعي ومنابر للحقيقة وبواعث البناء والاعمار. وهذا يستلزم جعل وسائل الاعلام بشقيها المذكورين مراة صادقة لمجاهيد وافكار الشعب والدولة باسلوب موضوعي مجرد وبروح ايجابية بناءة بعيدة عن الاهواء والدعاية الشخصية وان الظروف الراهنة التي يمر بها وطننا العربي لتلقي عـلى كاهل المسؤولين في ميادين الاعلام مسؤولية خاصة في العمل على تعميق الوعي القومي وحماية القيم الاساسية في تراثنا القومي والديني وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم واطلاعهم على منجزاتهم في مجابهة تحديات التشكيك بقيمنا في عالمنا المعاصر الذي تتلاطم به شتى المذاهب والافكار :

ثامناً : لقد تحمل هذا البلد منذ نشأته اعظم التضحيات في سبيل بناء قواته العربية المسلحة : وعلى ذلك فان علينا ان نعد انفسنا للمزيد من التضحيات في هذا السبيل الذي تفرضه علينا عقيدتنا القومية وواجبنا الصريح على خط الدفاع الاول. علينا ان لاندخر اي جهد في سبيل ايصال قواتنا المسلحة الى اقصى درجة من الكفاءة والقوة من كافة الوجوه البشرية والتنظيمية والتسليحية وعلينا الانتباه الكلي حتى تظل قواتنا المسلحة في اعلى درجات الكفاءة والاستعداد والبعد عن كل ما يصرفها عن واجبها الحقيقي، وبذلك تبقى قواتنا المسلحة، وهي جزء اساسي من القوات العربية الموحدة، قوات مسلحة عسكرية ودرعاً واقياً لهذا البلد وللامـة العربية، وسيفاً مسلطاً على رقاب اعدائها.

تاسعاً : ولدعم قواتنا المسلحة ومن اجل تمكينها من اداء واجباتها على اكمل الوجوه فيجب ان نجند كافة الاجهزة المساندة والحكومية لحماية ظهرها وتدعيم وقفتها الصامدة الصابرة في وجه الاخطار التي تجابهنا وتجـابه امتنا في سبيل استرداد حقوقنا الكاملة. ولذلك فان على قوات الامن العام والاجهزة التي تعاونها ان تكون مثلما اردناها دائما قمة في اعدادهـا ويقظتها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين جميعاً بحيث تكون في طليعه ما نعده لمساندة قواتنا المسلحة وان تتحلى قادة وضباطا وافرادا بالصفات المثالية التي يجب أن تتوفر في من يعي مسؤوليته وواجبه تجاه وطنه وامته في هذه المرحلة بالذات.

عاشراً — قبل كل شيء وبعد كل شيء ، لقد من الله علينا وعلى امتنا بما كنا نسعى لتحقيقه ونؤمن بحتمية وقوعه على الدوام — اقاء عربي قائم ابداً بعون الله . وسنبقى جميعاً نحميه ونرعاه ونوطده .

فخططنا العربي اذن ثابت لا يتغير : علاقات اخوية وتعاون تام مع كـل اشقائنا العرب ، وتدعيم لجامعتنا العربية ، وتمسك بكل المكاسب التي حققها العرب في مؤتمري القمة العربيين وما تبعهما ، وسير ثابت نحو تطوير كل ذلك باتجاه الاهداف العربية الموحـدة ، واستعداد دائم لمساندة الاشقاء وتقديم كل الامكانيات لخدمة قضايانا المشتركة .

وان من اهم القواعد التي ينبغي ان تتوفر ليترعرع في ظلها التضامن العربي السليم حماية حق كل بلـد عربي في تنظيم شؤونه الداخلية واختيار النظام الاجتماعي الذي يراه مناسبا لظروفه ومصلحة بنيه .

ولئن كانت قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى فانها لنا ـ في الاردن ـ جزء من وجودنا القومي واحساسنا وواقعنا. وانه لمن النقاط الرئيسية التي على الحكومة ان تلتزم بها في سياستها تجاه قضيتنا الاولى هذه دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الاردن وفي الوطن العربي وفي المحافل الدولية كافة : وان هذا الموقف يترتب حتما على ايماننا بانه مادام اخواننا ابناء فلسطين في الاردن وفي خارج الاردن — قد اختاروا المنظمة سبيلا لحشد جهود ابنـاء فلسطين وتنظيمها فاننا نقف الى جانب المنظمة وندعمها ونؤيدها ونساند جهودها حتى يسـترد ابناء فلسطين والامة العربية الحقوق العربية في فلسطين .

حادي عشر — اما علاقاتنا الخارجية فتبنى على نفس الاسس الثابتة من حيث وجوب تطويرها لكسب المزيد من الاصدقاء والانصار لنا ولامتنا ولقضايانا المشتركة على ان تقوم علاقاتنا مع كافة الـدول على اسس من الاحترام المتبادل ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والسلام القائم على العدل .

ثم اننا جزء لا يتجزأ من امتنا العربية نصادق من يصادقنا ويصادق امتنا وقضاياها ونعادى من يعادينا ويعاديها وندافع عن حقوقنا الواحدة .

واخيرا فان هناك ناحية ارجو ان يعيها كل مواطن ومسئول وهي ان هذا البلد هو للجميع والجميع في تقديرنا سواء ، القاعدة التي يجب ان تحكم علاقة المواطنين ببعضهم البعض هي المحبة والاحترام والولاء للوطن . وانني لامل ان تنتهي الى غير رجعة وبسرعة تلك العوامل التي تسبب الضعف والتفسخ واضاعة الوقت في ما لا طائـل تحته من التحزبات والاشاعات والاقاويل والتشكيك .

ولتكن المسئولية دائما مفهومة على انها خدمة وتحمل وتضحية وان المسئول يبقى مسؤلا مادام اهلا لحمل المسؤولية في مرحلة تفرضها ظروف الوطن والامة . وكذلك فان كل مواطن مسئول بتصرفه كعضو هام في جسم اسرتنا وامتنا معا.

ارجو لدولتكم وزملائكم التوفيق فيما نأمل ان تحققوه لهذا البلد ولامتنا العربية بالتالي من خدمات وسنبقى معكم بكل قوانا ما دمتم في خدمة اهداف بلدنا وامتنا . ونأمل ان تكون خطة وزارتكم للعمل في كافة هذه المجالات من الدقة والاتقان والشمول بحيث تصبح خطوطها العريضة ميثاقا وطنيا تتبناه الدولة وتلتزم به الحكومات المتعاقبة .

والله يوفقكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، عزيزنا . .

الحسين بن طلال

عمان في : ١٣ شوال ١٣٨٤ هجرية
١٣ شباط ١٩٦٥ ميلادية



نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة السيد وصفي التل اثر تكليفه بتأليف الوزارة

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم اعزه الله

يشرفني ان ارفع لسيدي ومولاي اصدق ايات الولاء والاخلاص مقرونة بالدعاء الى المولى العلي القدير بان يحفظ جلالتكم ذخرا وموئلا للامة والوطن ،

وبعد

فقد تلقيت ببالغ الامتنان والاعتزاز كتاب جلالتكم السامي الذي تفضلتم فعهدتم به الي بتأليف الوزارة الجديدة ، واني اذ احظى بهذه الثقة الملكية الغالية اؤكد لمولاي المعظم بانني ساظل الجندي المخلص الامين لعرشكم المفدى ومبادئكم السامية وسأسعى مع زملائي على ترسم خطى جلالتكم وتنفيذ ما تضمنه كتاب التكليف السامي من قواعد سليمة واسس قويمة نامل بمشيئة العلي القدير ان نتمكن من ترجمتها الى منجزات محسوسة ضمن خطط تفصيلية محددة موقوتة ترمي الى تحقيق ما تفضلتم ورسمتموه جلالتكم لاسعاد اسرتكم الاردنية الكريمة واعمار اردننا الغالي وخدمة امتنا العربية المجيدة .

واني امتثالا لامركم السامي ارفع الى سدتكم الهاشمية اسماء اخواني وزملائي الوزراء لتتكرموا باصدار ارادتكم الملكية بتعيينهم اذا راق ذلك لجلالتكم مولاي المعظم .

١٩٦٥/٢/١٣

خادمكم المخلص
وصفي التل